کتابخانه جامع
جامعة العلوم
معاونت پژوهش
مرکز مطالعات علوم اسلامی

مدرسه عالی امام خمینی

مرکز جهانی علوم اسلامی

پایان‌نامه کارشناسی ارشد

گروه فلسفه و کلام

بررسی تطبیقی جبر و اختیار

از دیدگاه عبد الرزاق لاهیجي و قاضی عبد الجبار و فخر رازی

استاد راهنما:

حجة الاسلام دکتور محمد مهدی گرجیان

استاد مشاور:

حجت الاسلام و المسلمین حسن معلمی

دانش پژوه:

سید جاسم موسوی

سال تحصیلی ۱۳۸۳ - ۱۳۸۲

بسم الله الرحمن الرحيم

کتابخانه جامع مرکز جهانی علوم اسلامی
شماره ثبت: ۱۴۴۲
تاریخ ثبت:

مرکز جهانی علوم اسلامی

تحصیلات تکمیلی مدرسه عالی امام خمینی (ره)

پایان نامه کارشناسی ارشد رشته فلسفه وکلام

موضوع:

بررسی تطبیقی جبر واختیار

از دیدگاه عبد الرزاق لاهیجی وقاضی عبد الجبار وفخر رازی

استاد راهنما:
حجت الاسلام والمسلمین دکتور محمد مهدی گرجیان (دامت توفیقاته)

استاد مشاور:
حجت الاسلام والمسلمین حسن معلمی (دامت توفیقاته)

نگارش:
سید جاسم موسوی

سال تحصیلی: ۸۳ ــ ۱۳۸۲

الإهداء

إلى معز الأولياء ومذل الأعداء .

إلى جامع الكلم على التقوى .

إلى باب الله الذي منه يؤتى .

إلى وجه الله الذي إليه يتوجه الأولياء .

إلى السبب المتصل بين أهل الأرض والسماء .

إلى صاحب يوم الفتح وناشر راية الهدى .

إلى مؤلف شمل الصلاح والرضا .

إلى الطالب بذحول الأنبياء وأبناء الأنبياء .

إلى الطالب بدم المقتول بكربلاء .

إلى المنصور على من اعتدى عليه وافترى .

إلى المضطر الذي يجاب إذا دعا .

إلى صاحب الأمر والزمان (عجل الله تعالى فرجه) . أهدي

هذا الجهد المتواضع راجياً التفضل والقبول ﴿ قَالُواْ يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا الضُّرُّ وَجِئْنَا بِبِضَاعَةٍ مُّزْجَاةٍ فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَآ إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ ﴾ . يوسف:٨٨

صدق الله العلي العظيم.

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على أشرف الأنبياء والمرسلين أبي القاسم محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين المعصومين .

من الواجب أن نقدم أولاً الشكر والامتنان إلى كلّ من ساهم في إرساء أسس هذا المشروع ، وفتح باب الدراسات التخصصية في الحوزة العلمية الشريفة ، الذي بانت ثماره الطيبة بإغناء المكتبة الإسلامية بشتى الكتب والأبحاث العلمية وملء الفراغ المتصور بالخصوص الأبحاث المتعلقة بالفلسفة والكلام ، وعلى رأس هؤلاء سماحة ولي أمر المسلمين آية الله العظمى السيد علي الحسيني الخامنائي (دام ظله الوارف على المسلمين) ، ولا يفوتنا التقدم بالشكر الجزيل إلى مسئولي المركز العالمي للدراسات الإسلامية ، وبالخصوص سماحة حجة الإسلام والمسلمين الشيخ أعرافي (دام عزه) ، وسماحة حجة الإسلام والمسلمين السيد هاشميان (دام عزه) مدير مدرسة الإمام الخميني (تغمّد) المباركة ، وسماحة حجة الإسلام والمسلمين الشيخ عباسيان (دام عزه) رئيس قسم الفلسفة والكلام ، وجميع الأخوة العاملين في الأقسام الإدارية ، هذا .

وأتقدم بخالص الشكر وفائق الامتنان لأستاذنا المشرف سماحة حجة الإسلام والمسلمين الدكتور محمد مهدي گرجيان (دامت توفيقاته) ، ولأستاذنا المساعد سماحة حجة الإسلام والمسلمين الشيخ حسن معلمي (دامت توفيقاته) على ما بذلوه من جهود مباركة في إتمام هذه الأطروحة العلمية ، وعلى ما أبدوه من رعاية فاقت رعاية الأستاذ لتلميذه حتى وصلت إلى حد الأبوة الروحية ، فجزاهم الله خير الجزاء .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وسلام على المرسلين .

فهرس المواضيع

البسملة
الإهداء
الشكر والتقدير
فهرس المواضيع
المقدمة: ١

الفصل الأول ـ في السير التاريخي والحسن والقبح العقليين

المبحث الأول: السير التاريخي للمسألة..... ٦
المبحث الثاني: الحسن والقبح العقليي..... ٩
المثبتون والمنكرون..... ٩
أولاً: المثبتون ٩
أ- الإمامية:..... ٩
ب- المعتزلة ١٠
ثانياً: المنكرون..... ١١
إطلاقات الحسن والقبح..... ١٢
أولاً: الحسن والقبح في اللغة :..... ١٢
ثانياً: الحسن والقبح في الاصطلاح ١٢
ألف_ الكمال والنقص:..... ١٢
ب- ملائمة الطبع ومنافرته:..... ١٣
ج- موافقة الغرض والمصلحة ومخالفتهما:..... ١٤
د- ما يمدح فاعله أو يذم:..... ١٤
محل النـــزاع..... ١٥
هل الثواب والعقاب داخلان في محل النـــزاع ١٥
تحرير النـــزاع ١٦
١- مقام الثبوت:..... ١٦

٢- مقام الإثبات: ١٧

الفصل الثاني الفخر الرازي وأفعال العباد

تمهيد: الفخر الرازي وتنقيحه للمسألة ٢٠
أصول نظرية الرازي ٢٤
أ- أفعال العباد مخلوقة لله تعالى ٢٤
يلاحظ على هذا التفسير: ٢٦
أولاً: لا تساعد عليه الفطرة الإنسانية ٢٦
ثانياً: لا يساعد عليه البرهان الفلسفي ٢٨
ثالثاً : لا يساعده ما ورد في القرآن الكريم ٣٠
رابعاً : اللوازم الباطلة ٣٥
١- جواز نسبة القبيح إليه تعالى ٣٥
٢- جواز العبث في الأوامر والنواهي: ٣٦
٣- انتفاء العدل الإلهي ٣٦
البراهين التي ساقها الفخر الرازي على مدعاه ٣٧
البرهان الأول: لزوم الفعل مع المرجح الخارج عن الاختيار ٣٨
يلاحظ عليه : ٣٨
البرهان الثاني: كل ما سوى الله تعالى قابل للوجود والعدم ٤٠
يلاحظ عليه ٤٠
البرهان الثالث: وقوع أفعال العباد بقضاء الله تعالى وقدرته ٤١
يلاحظ عليه ٤١
البرهان الرابع: علمه تعالى الأزلي بالأفعال قبل وقوعها ٤٢
يلاحظ عليه ٤٢
تتمة: ٤٢
ب: علمه تعالى بصدور الفعل عن العباد ٤٤
يلاحظ عليه ٤٥
ج: أرادته تعالى الأزلية المتعلقة بأفعال العباد: ٤٩
يلاحظ عليه: ٥٠

التوحيد والتنـــزيه:.....٥١
أولا: ما هو المقصود من أرادته تعالى ؟.....٥١
ثانيا: ما هو مقدار سعة أرادته تعالى ؟ ٥٢
العقل: ٥٢
أ- سعه قدرته وإرادته.....٥٢
ب- الوجود الفقري ٥٢
جـ عينية الإرادة للذات ٥٣
٢- النقل : ٥٣
أ- القرآن الكريم: ٥٣
ب- السنة النبوية الشريفة: ٥٤
ثالثاً: هل تستلزم سعة أرادته تعالى الجبر، أم لا ؟ ٥٤
تبصرة:.....٥٥
دفع ما تقدم ٥٦
متعلق الإرادة.....٥٧
١- أن تتعلق أرادته التكوينية بالإيجاد مباشرة ٥٧
٢- أن تتعلق مشيئته التكوينية بالإيجاد من خلال إرادة العبد ومشيئته ٥٧
د: قدرة العبد غير مؤثرة في الإيجاد.....٥٧
يلاحظ عليه:.....٦٠
استدلال الرازي على عدم صلاحية قدرة العبد للتأثير في الفعل ٦١
الوجه الأول: إذا كانت القدرتان مختلفتين في الجهة:.....٦١
الوجه الثاني: إذا كانت القدرتان متوافقتي الجهة.....٦٢
خلاصة استدلال الرازي على عدم صلاحية قدرة العبد للتأثير في الفعل:.....٦٣
يلاحظ عليه:.....٦٤
هـــ: حصول الإيمان والكفر، في قلوب العباد لا يمكن أن يكون إلا بتخليق.....٦٥
يلاحظ عليه:.....٦٦
و: النصوص القرآنية والأحاديث النبوية التي تدل على أن خالق أفعال الإنسان هو الله تعالى:.... ٦٦
يلاحظ عليه:.....٧٠

الفصل الثالث الرازي ونظرية الكسب

تمهيد:..... ٧٤
معاني الكسب:..... ٧٥
أولاً: كلام الشيخ الأشعري في بيان معنى الكسب ٧٥
ثانياً: كلام القاضي الباقلاني..... ٧٥
ثالثا: كلام الغزالي في بيان معنى الكسب..... ٧٦
المستفاد من كلمات أعلام الأشاعرة ٧٦
المعنى الأول:..... ٧٦
الفخر الرازي وهذا المعنى للكسب..... ٧٧
المعنى الثاني للكسب:..... ٧٨
الفخر الرازي وهذا المعنى الجديد للكسب ٧٩
النتيجة:..... ٨٠
خلاصة ما تقدم:..... ٨١

الفصل الرابع التوحيد وشبهة الجبر

التوحيد وشبهة الجبر..... ٨٣
النقطة الأولى: وجود قادر متعال..... ٨٣
النقطة الثانية: صفاته الجمالية والجلالية..... ٨٤
النقطة الثالثة : ذاته المقدسة غير متناهية..... ٨٥
النقطة الرابعة: أنه تعالى ليس بجسم ولا يرى البتة..... ٨٦
النقطة الخامسة: التوحيد روح ولب تمام التعليمات الإسلامية..... ٨٧
النقطة السادسة: فروع التوحيد..... ٨٨
أ- التوحيد..... ٨٨
ب- التوحيد في الصفات أو التوحيد الصفاتي..... ٨٩
ج- التوحيد الأفعالي أو التوحيد في الخالقية..... ٩٠

د _ التوحيد في العبادة..... ٩١
تتمة..... ٩٢
مختار الفخر الرازي..... ٩٥
زيادة توضيح ٩٥
الأمر الأول : موقف القرآن تجاه مبدأ العلّية ٩٥
الأمر الثاني: ما هو المراد من حصر الخالقية بالله تعالى ؟..... ٩٧

الفصل الخامس القاضي عبد الجبار وأفعال العباد

تمهيد:..... ١٠١
معاني التفويض:..... ١٠١
أولاً: التفويض في اللغة: ١٠١
ثانياً: التفويض في الاصطلاح: ١٠١
نظرية التفويض:..... ١٠٣
القاضي ومسالة خلق الأفعال:..... ١٠٤
أدلة القول بالتفويض:..... ١٠٧
١- لزوم عدم مدح المحسن على إحسانه ١٠٧
يلاحظ عليه:..... ١٠٧
٢- لزوم استناد القبائح إليه تعالى ١٠٨
يلاحظ عليه:..... ١٠٩
٣- لزوم الجبر في الأفعال:..... ١٠٩
يلاحظ عليه:..... ١٠٩
٤- دلالة بعض الآيات الكريمة على أن الله لا يخلق أفعال العباد ١١١
يلاحظ عليه:..... ١١٢
القاضي عبد الجبار وصفة القدرة..... ١١٥
نماذج من استدلالات القاضي..... ١١٥
الدليل الأول:..... ١١٥
الدليل الثاني :..... ١١٦
الدليل الثالث:..... ١١٦

الدليل الرابع : ١١٦
الدليل الخامس : ١١٧
يلاحظ على ما ذكر: ١١٧
الأصل الفلسفي للتفويض: ١٢٠
يلاحظ على هذا الأصل: ١٢١
كلمات المحققين من الحكماء والمتكلمين حول هذا الأصل ١٢١
المستفاد من كلمات هؤلاء الأعاظم: ١٢٣
عبد الجبار وفكرة الكسب ١٢٤
تتمة: ١٢٥

الفصل السادس العدل الإلهي وشبهة التوحيد

تمهيد ١٢٨
المعتزلة وتفويض الأفعال إلى الإنسان ١٢٩
دوافع المعتزلة إلى القول بالتفويض ١٣٠
منشأ خطأ المعتزلة ١٣١
يلاحظ عليه: ١٣٢
الله عادل لا يجور ١٣٢
العدل صفة ذات أم صفة فعل ؟ ١٣٦
معنى العدل ١٣٧
مرجع العدل والحكمة ١٣٧
تتمة ١٣٩
كلمات الأكابر حول مسألة التحسين والتقبيح: ١٣٩
المستفاد من كلمات هؤلاء الأعاظم: ١٤٣
أشكال ١٤٥
الجواب: ١٤٥
١- ما ذهب إليه جماعة من المفسرين : ١٤٥
٢- ما ذهب إليه العلامة الطباطبائي ١٤٦
٣- ما ذهب إليه بعض المحققين: ١٤٧

سؤال: كيف يمكن التوفيق بين الشرور والعدل الإلهي ؟ ١٤٨
الجواب: ١٤٩
الأول: الجواب الأجمالي ١٤٩
الثاني: الجواب التفصيلي ١٥٠
إشكال : ١٥٤
الجواب: ١٥٤
العدل الإلهي في الذكر الحكيم ١٥٦
العدل الإلهي في التشريع الإسلامي ١٥٦
العدل الإلهي في روايات أئمة أهل البيت (عليهم السلام) ١٥٨

الفصل السابع اللاهيجي ونظرية الأمر بين الأمرين

تمهيد ١٦٢
نظرة تاريخية للأمر بين الأمرين ١٦٢
اللاهيجي وأفعال العباد ١٦٤
انتهاء سلسلة الحوادث إلى الله ١٦٩
اللاهيجي وأصل العلية ١٧٢
معنى الأمر بين ألأمرين ١٧٤
أقوال أعلام الإمامية في بيان معنى الامر بين الأمرين ١٧٦
١- صدر المتألهين الشيرازي (قدس سره): ١٧٦
٢-الإمام الخميني (قدس سره) : ١٧٦
٣- السيد الخوئي(قدس سره): ١٧٧
٤- العلامة الشهيد مطهري (قدس سره) : ١٧٧
المستفاد من كلمات هؤلاء الأعلام ١٧٨
مثال آخر للمسألة ١٧٨
ونزيد المثال السابق توضيحاً : ١٧٩
المعاني الأخرى للأمر بين الأمرين ١٨٠
تتمة : ١٨١
المحكي عن صاحب البحار ١٨٢

يلاحظ عليه ١٨٢
الخلاصة :..... ١٨٣
إشكال :..... ١٨٣
الجواب عن هذه الشبهة :..... ١٨٤
الأمر بين الأمرين في السنة..... ١٨٦
وبالجملة:..... ١٩١

الخاتمة

تمهيد:..... ١٩٤
أولاً : عبد الرزاق اللاهيجي :..... ١٩٤
ثانياً: القاضي عبد الجبار..... ١٩٦
ثالثاً: الفخر الرازي..... ١٩٦
مسألة الحسن والقبح العقليين..... ١٩٩
مسألة الوجوب على الله تعالى..... ٢٠٢
العدل الإلهي..... ٢٠٥
قدرة الاختيار عند الإنسان..... ٢٠٨
نتيجة البحث:..... ٢١٤
زيادة في التوضيح:..... ٢١٦
فهرس المصادر ٢١٩

خلاصة الرسالة

الحمد لله ربّ العالمين ، وصلى الله على اشرف الأنبياء والمرسلين ، نبينا أبي القاسم محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين المعصومين.

بحثنا بحثاً تطبيقياً لمسألة الجبر والاختيار عند الحكيم اللاهيجي والقاضي عبد الجبار والفخر الرازي، فمما لا شك فيه ، هو أن هذه المسألة ـ وهل أن الإنسان مجبر على الأفعال التي يقوم بها ومقهور لإرادة أخرى أو أنه مختار في أفعاله ومفوض إليه الأمر ، وليس لأحد دخل فيه سواه ؟ ـ من المسائل التي لها جذور عميقة في التاريخ البشري ، ولعلّ أول من تناولها بالبحث والتحليل المنظم على ما قيل، هو أرسطو ، وقد تناولها المفكرون الإسلاميون بالبحث والتحليل بشكل منقطع النظير ، فقد طرحها الحكماء في باب الإلهيات بالمعنى الأخص ، وبالتحديد عند البحث عن أفعاله تعالى ، وأُشير إليها أيضاً عند البحث عن صفتي الإرادة والقدرة للباري تعالى ، وتناولها المتكلمون بالبحث في كتبهم تحت عنوان العدل الإلهي ، وأيضاً تناول علماء أصول الفقه أحد أركان هذه المسألة بالبحث والتحليل الدقيق ، أعني مسألة الحسن والقبح العقليين ، وكذا أُشير لها في علم الأخلاق ، ولذا فعدّ الكتب التي أُلفت حولها ، أو التي تناولتها بشكل ضمني أمر ليس بتلك البساطة . فمن أولئك الذين كتبوا حولها نشير إلى الشيخ المفيد ، والشيخ الطوسي ، والعلامة الحلي، والخواجة نصير الدين الطوسي ، وأبو الصلاح الحلبي ، والفاضل المقداد ، وصدر الدين الشيرازي ، وملا محسن فيض ، والإمام الخميني ، والسيد الخوئي ، والمجدد محمد باقر الصدر، والعلامة الشهيد مطهري ، وغيرهم من تلك الأسماء المشرقة في عالم التشيع .

وكذا هو حال المسألة في بقية المذاهب الإسلامية ، ومن هنا نستطيع القول أن الإتيان بشيء جديد في هذه المسألة أمر صعب مستصعب ، لكن إن استطاع أحد أن يأتي به ، فلا شك أنه يستحق الثناء ، ولو كان شيء بسيطاً ، فالقليل في مثل هذه المسألة كثير .

وقد بحثنا هذه المسألة في مقدمة، وسبعة فصول ، وخاتمة . ففي المقدمة أشرنا إلى بعض الأمور المتعلقة بموضوع البحث وضرورته ، وأسلوب التحقيق ، والمصنفات التي أُلفت حول الموضع ، وفي الفصل الأول أشرنا إلى تاريخ المسألة وجذورها التاريخية ، كما بحثنا أحد أركانها ، بل الركن الأساسي،

الذي هو بمثابة العمود الفقري لها ، أعني به مسألة الحسن والقبح العقليين ، فهناك مذهبان فيها ، هما مذهب الإثبات ومذهب الإنكار .

فأما المثبتون فهم الإمامية والمعتزلة ، حيث ذهبوا إلى القول بالحسن والقبح العقليين ، يعني إن للأفعال في ذاتها وجه حسن أو قبح ، فالعدل في ذاته حسن ، الظلم في ذاته قبيح .

وأما المنكرون فهم الأشاعرة ، حيث ذهبوا إلى القول بالحسن والقبح الشرعيين ، يعني أن الحسن ما حسنه الشارع ، والقبيح ما قبحه الشارع ، وأما الأفعال فليس في ذاتها وجه حسن أو قبح ، وإنما هذه الجهات والعناوين تلحقها من قبل الشارع المقدس .

وقد أشرنا إلى إطلاقات الحسن والقبح في اللغة والاصطلاح ، ومحل النزاع وهل أن الثواب والعقاب داخلان في فيه ، أم لا ؟

وأما بالنسبة إلى الفصل الثاني فقد تناول فيه نظرية الفخر الرازي في المسألة " الجبر "، حيث نقحنا قوله من كتبه المعتبرة ، وأفرزنا أصول هذه النظرية ، وتناولناها بالبحث والبيان والنقد ، قدر الإمكان ، ومما يثير الاستغراب ، هو التزام الفخر في بعض كتبه " المطالب العالية " القول بالجبر، من دون أي محاولة لتخلص من مشكلة الجبر ، كما فعل بقية الأشاعرة ، وذلك بذهابهم إلى القول بالكسب ، إلاّ أن الفخر أعطى للإنسان في كتابه " المعالم " بعض التأثير لقدرة الإنسان ، وحكي عنه أنه ذهب في أواخر عمره إلى القول بالأمر بين الأمرين ، لكن بمعنى ذكره هو للأمر بين الأمرين ، لا نتفق فيه معه .

وأما بالنسبة للفصل الثالث ، فقد تناولنا فيه البحث عن نظرية الكسب ، وحقيقتها ، والمعاني المتصورة لها ، وهل أنها تنفع حقاً للخلاص من مشكلة الجبر ؟ وقد تركنا الفخر الرازي يجيب عن هذا السؤال ، بقوله إن الكسب اسم بلا مسمى ، ولكن يبقى السؤال الذي شغل الذهن وهو أنّه لماذا تمسك الفخر بهذا الرأي " الجبر " إلى هذا الحد ، ولم يقبل أي حلٍّ ، حتى الحلول التي طرحت من قبل الأشاعرة أنفسهم ، كذهابهم إلى القول بالكسب ؟ وألفينا الجواب عند الرازي نفسه أنه التوحيد الخالص .

وأما بالنسبة للفصل الرابع ، فقد تناولنا البحث فيه عن التوحيد وشبهة الجبر ، وذلك على شكل نقاط ، فالنقطة الأولى حول وجود قادر متعال . الثانية حول صفاته الجمالية ، والثالثة حول ذاته المقدسة غير المتناهية ، والرابعة في أنه تعالى ليس بجسم ، وأنه لا يرى البتة ، والخامسة حول التوحيد وفروعه ، وهناك أشرنا إلى التوحيد الذاتي ، والصفاتي ، والأفعالي (التوحيد في الخالقية) ، والعبادي . وذكرنا تفسيراً لمعنى حصر الخالقية بالله تعالى ، ثم أشرنا إلى موقف القرآن الكريم والسنة الشريفة ، وخرجنا بهذه النتيجة ، إن مشكلة التوحيد في الخالقية ـ التي هي السبب الأساسي إلى ذهاب الفخر الرازي إلى القول بالجبر ـ لا تحل بالذهاب إلى القول بالجبر ، بل ذلك يزيد الأمور تعقيداً ، لكن إذا كان الأمر كذلك ، فكيف تحل المسألة ـ فعل الإنسان ـ إذاً ؟

وأما بالنسبة للفصل الخامس ، فقد تناولنا فيه البحث عن القاضي عبد الجبار وأفعال العباد ، وذهابه إلى القول بالتفويض ، حيث ذكرنا التفويض في اللغة والاصطلاح ، ثم نقحنا قول القاضي في المسألة ، وذلك بملاحظة جُلّ كتبه ، ثم أشرنا إلى أدلة القول بهذه النظرية وما يرد عليها ، وما هو الأصل الفلسفي لهذه النظرية ؟ وأقوال الحكماء في الردّ والجواب على هذا الأصل ، والمستفاد من كلماتهم (رحمة الله عليهم أجمعين) ، وأشرنا إلى فكرة الكسب المطروحة من قبل الأشاعرة ، ورأي القاضي فيها ، وخرجنا بهذه النتيجة ، إن تبني الأصول الخاطئة من قبيل كون علّة الحاجة إلى العلّة في الممكن هو الاحدوث لا الامكان ، ومن قبيل كون تأثير قدرة الإنسان في تحقق الفعل في عرض تأثير قدرة الله تعالى مما يؤدي إلى استحالة الجمع بين القدرتين ، وبما أن ترجيح قدرة الله تعالى تستلزم الجبر الباطل ، فلابد من ترجيح قدرة العبد في مجال أفعاله . ومن قبيل عدم تمييزهم بين الاختيار والاستقلال وتصورهم أن لازم القول بالاختيار ، هو الاستقلال في الفعل ، وأيضاً اللوازم الباطلة جداً بناءً على القول الجبر من نسبة القبائح إليه تعالى ، كالظلم وغيره ، وعدم وجود المخرج المناسب للمجبرة ، كل ذلك هو الذي أدى بالقاضي عبد الجبار والمعتزلة للذهاب إلى القول بالتفويض . لكن السؤال الذي يطرح نفسه ، هو أنه كيف نوفق بين تنزيهه تعالى عن القبائح ـ كالظلم وغير ـ وبين حصر الخالقية به تعالى ؟

أما بالنسبة للفصل السادس ، فقد تناولنا فيه البحث عن العدل الإلهي وشبهة التفويض ، فقد اتخذت مسألة العدالة الإلهية من بين سائر الصفات الإلهية مساراً خاصاً ، حيث كان للمسلمين

نظرات مختلفة بشأنها ، وقد ابدوا اجتهاداتهم واستنباطاتهم فيها بأشكال مختلفة ، وقد أشرنا إلى بعض هذه الأقوال ، وبالخصوص ذهاب المعتزلة إلى القول بالتفويض في أفعال الإنسان وربطه في المسألة " العدل الإلهي " ، وما هي دوافعهم إلى القول بالتفويض ، وأشرنا إلى منشأ خطأ المعتزلة ، ثم أشرنا إلى كونه تعالى عادل لا يجور ، وهل أن العدل صفة ذات أم صفة فعل ؟ وما هو معنى العدل ؟ وما هو مرجعه ؟ وما ربطه بمسألة الحسن والقبح العقليين ؟ حيث نقلنا كلمات بعض أعلام الإمامية في الجواب عن ذلك ، ثم أشرنا إلى المستفاد من كلماتهم ، وبعدها ذكرنا استدلال النافين ببعض الآيات الكريمة ، والجواب عليهم . والتوفيق بين عدله تعالى ومسألة الشرور ، والجواب عن بعض الشبهات الأخرى . ثم عرضنا المسألة أخيراً على القرآن والسنة الشريفة ، فخرجنا بهذه النتيجة ، وهي أن مسألة العدل الإلهي لا تحل بالذهاب إلى القول بالتفويض ، بل أن ذلك يؤدي إلى الخلل في مسألة التوحيد الأفعالي . لكن مادام هذا هو حال الجبر والتفويض ، وأنهما لا يعالجان الموقف في شيء ، بل تبقى مشكلة فعل الإنسان على حالها ، إذاً فما هو العلاج لذلك ؟

أما بالنسبة للفصل السابع ، فقد تناولنا فيه البحث عن نظرية الأمر بين الأمرين عند الحكيم اللاهيجي ، حيث أشرنا إلى نظرة تاريخية للنظرية ، ثم نقحنا قول الحكيم اللاهيجي في أفعال العباد من خلال النظر في كتبه القيمة ، كـ " گوهر مراد " و " سرمايه ايمان " و " شوارق الإلهام " وغيرها من كتبه القيمة ، وبحثنا انتهى سلسلة الحوادث إلى الله تعالى ، وأصل العلّية ، والوجود الرابطي ، ومعنى الأمر بين الأمرين ، وأقوال أعلام الإمامية في بيان هذا المعنى ، والمستفاد من كلماتهم ، وأن الأفعال في عين كونها مستندة إلى الإنسان بالحقيقة لصدورها بالاختيار عنه مستندة إليه تعالى بالحقيقة ، لأنه معطي الوجود والقدرة ، فالاستناد إليه تعالى طولي ، وملكيته ملكية طولية ، كما أُشير إليه في الروايات الواردة عن أهل البيت (عليهم السلام) ، وذكرنا تمثيل السيد الخوئي (قدس سره) على ذلك . بل أن الله تعالى فاعل قريب للفعل ، باعتبار أن وجود الإنسان ، بل سائر الممكنات وجود ربطي بالنسبة إليه تعالى ، كما نقح ذلك العلامة الطباطبائي (قدس سره) ، وقد مثلنا لذلك بمثال الغريق ، وهذا المعنى لا يخالف المعنى السابق . ثم ذكرنا معاني أخرى للأمر بين الأمرين ، حكيت عن بعض أعلام الإمامية ، وأشرنا إلى ما يمكن أن يلاحظ عليها . وذكرنا أيضاً بعض الشبهات وجوابها ، ثم عرضنا النظرية على ميزان القرآن والسنة الشريفة .

وأما الخاتمة ، فقد ذكرنا فيها مقارنة سريعة لما مضى من النظريات والآراء والمباني المتعلقة ببحثنا ، أعني الجبر والاختيار ، حيث أشرنا إلى نظام كلٍّ من الحكيم اللاهيجي والقاضي والفخر الرازي ، ومميزات كل نظام ، وذهاب الحكيم والقاضي إلى القول بالحسن القبح العقليين ومخالفة الفخر لهما ، وذهابه إلى القول بالحسن والقبح الشرعيين ، ثم ذكرنا أحد المسائل المتفرعة على مسألة الحسن والقبح ، وهي مسألة الوجوب على الله تعالى ، ومعنى هذا الاصطلاح " الوجوب " عند المتكلمين ، واختلافه عن المصطلح عند الفقهاء ، وذهاب الحكيم والقاضي إلى القول بالوجوب على الله بمعنى الملازمة القطعية بين الكمال في مرحلة الذات والصفات الذاتية وبين الكمال في مرحلة الفعل ، ومخالفة الفخر لهما ، حيث قال أنه لا يجب على الله شيء البتة ، ثم ذكرنا أحد ثمرات التحسين والتقبيح العقليين ، وهو إثبات عدل الله تعالى ، فقد ذهب الحكيم وتابعه القاضي على أن الله عادل بذاته ، واستدلا بقاعدة الحسن والقبح العقليين ، وأيضاً خالف الفخر في ذلك ، ثم أشرنا إلى أحد الأمور المتفرعة من العدل الإلهي ، وهي قدرة الاختيار عند الإنسان ، فقد ذهب الحكيم اللاهيجي إلى القول بكون الإنسان مختاراً في أفعاله ، بمعنى الأمر بين الأمرين ، وذهب القاضي إلى القول بكونه مختاراً في أفعاله ، بمعنى التفويض ، وذهب الفخر الرازي بكون أفعال الإنسان مخلوقة لله تعالى ، بمعنى الجبر.

وقد ختمنا بحثنا ببيان المختار في المسألة ، ونشير إليه على شكل النقاط التالية:

١- الأظهر أن الإنسان لو خلي وعقله المجرد ، لقضى بالبداهة بحسن العدل وقبح الظلم ؛ لكون العدل كمالاً وملائماً ، والظلم نقصاً ومنافراً ، كما قال الحكيم اللاهيجي.

٢- إن الاستدلال على أن الله تعالى لا يفعل القبيح ولا يترك الحسن ، بما أشار إليه الشيخ المظفر في كتابه " عقائد الإمامية " من أنه تعالى محض الكمال وتمامه ، أولى من الاستدلال على المسألة بقاعدة الحسن والقبح العقليين.

٣- إن معنى الوجوب في مصطلح المتكلمين ـ في مسألة الوجوب على الله تعالى ـ يختلف عن معناه في مصطلح الفقهاء ؛ إذ المقصود منه عند المتكلمين ، هو حسن الفعل وملائمته لكمال الفاعل في الأوصاف الكمالية ، وبعبارة أخرى : يريدون الملازمة القطعية بين الكمال في مرحلة الذات

والصفات الذاتية وبين الكمال في مرحلة الفعل ، وإنما يعبرون عنه بلفظ الوجوب ، وهذا اصطلاح عندهم ، كما قال الحكيم اللاهيجي .

٤- إن نظرية الأمر بين الأمرين ليست تلفيق بين نظرية الجبر ونظرية التفويض ، وإنما هي نظرية مستقلة لا تشبه النظريتين السابقتين في أي شيء ، وإنما قيل بين الأمرين ـ الجبر والتفويض ـ بهذا المعنى ، وهو أن الله تعالى في عالم التكوين أعطى الاختيار للإنسان تكوينا وقهراً ، ولكن أوكل أعمال هذا الاختيار إلى الإنسان بإذنه تعالى مع كون وجود الإنسان عين الربط بالنسبة لوجوده تعالى .

٥- إن معنى الأمر بين الأمرين هو أن الأعمال ليست مستندة إليه تعالى فقط ، بحيث لا مباشرة ولا تأثير للإنسان في الفعل ، كما يقوله الجبري ، كما أنها ليست مستندة إلى الإنسان فقط ، بحيث يخرج تعالى عن سلطانه وقدرته ، كما يقول بذلك التفويضي ، بل الأفعال في عين كونها أفعال الإنسان بالحقيقة ؛ لصدورها عنه بالاختيار ، مستندة إليه تعالى ؛ لأنه معطي الوجود والقدرة ، فالاستناد إليه تعالى طولي ، وملكيته ملكية طولية ، كما أشير إليه في الروايات ، ومثل له السيد الخوئي (قدس سره) . بل الله تعالى فاعل قريب للفعل ، باعتبار كون وجود الإنسان ، بل سائر الممكنات عين الربط بالنسبة لوجوده تعال ، كما مثلنا لذلك ، بمثال الغريق .

المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين أبي القاسم محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين المعصومين.

لا شك أن البحث في المسائل الاعتقادية يحتاج إلى باحث مدقق رائج البضاعة ، لا كصاحب هذه الكلمات ، على ما في بضاعته من الكساد ، ولكن يبقى تقصي الحقيقة ، وبالخصوص في مثل هذه المسألة " الجبر والاختيار " التي هي مورد ابتلاء من قبل العالم والعامي على السواء ، هو الدافع الذي أدى بي إلى تدوين هذه الرسالة بلغة يفهمها من له إلمام بألف باء المباني الاعتقادية .

إن الربط الوثيق بين هذه المسألة وكثير من المسائل الأخرى ـ وأخص بها تلك المسائل المتعلقة بعلم النفس ـ يبقى عاملاً مؤثراً ، هو الآخر في تدوين هذه الرسالة ، إذ أن الشعور بالمسؤولية وعدمه يولد حالة من الاندفاع أو الإحباط والكسل ، فما دمت مسئولاً عن أفعالي وتصرفاتي ، فإن ذلك يدعو إلى توخي الحذر ، كما أن الشعور بعدم المسؤولية يولد حالة من اللامبالاة ، ولعمري كم لهذين العنصرين من الأثر البالغ في حياة المرء .

إن استغلال ذلك من قبل الطغاة أمثال بني أمية وأتباعهم في تبرير سوء أفعالهم ، عاملاً مهماً آخراً في التعرض لهذا البحث ، فالله تعالى هو الذي اختار أن يكون بني أمية خلفاء هذه الأمة ، فإذاً عليها السكوت والخضوع والخنوع والتسليم مقابل ذلك ، فهذا النوع من الفكر له آثاره الخطيرة المهلكة ، وخصوصاً إن الباحث قد عاصر وعايش الأوضاع السائدة في العراق في زمن حكومة الطاغية صدام وحزبه الذي روج لمثل هذه الأفكار وغيرها من الأفكار الإلحادية كثيراً . ولعل القارئ يشعر بالملل بمجرد رؤية العنوان لكثرة من تناوله بالبحث ، ولكن بمطالعة طياته سيعثر على شيء جديد لم يسبق الباحث ـ لعله ـ إليه أحد وإن كان بسيطاً ، ولكن القليل في مثل هذه الأبحاث كثير .